منع ق   نزاولها بالرفع ولم يجزمه في جواب الامر لانه لم يقصد
الجزا   فان موت ثم اشار به الي ان في البيت قلبا او كان داخلة على امر
لاعلي الحتف لانها لا تضاف الا لمتعدد والحتف اي الموت شيء واحد والمتعدد
هو امرؤ ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق او السبب فلا حاجة للقلب
بل اعتبار الاسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه اسباب
مختلفة من السيف والرمح ونحوهما تامل   وهذا مثال الكمال الخ
جواب سوال نشا من التمثيل حاصله ان كلامنا الآن فيما لا محل له من
الاعراب والمثال مما له محل   والا فالجملتان في محل النصب ثم مبني
علي ان جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وقد سبق للمص في قوله انا معكم
الآية والحق خلافه فلعل الش قال ذلك الزاما للمص لانه فيما سبق
جعل جزء المقول مقولا فيكون جزء المقول هنا مقولا فيكون له محل
من الاعراب ومبني ايضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما
من الزايد فالجملتان لا محل لهما قطعا واختلف في المحكي بالقول هو
هو في محل المفعول المطلق او المفعول به ورجح بعض المحققين الثاني
بان تكون احداهما اي الاولي او الثانية   فهاتان صورتان
يضربان في الصورتين المفهومتين من قوله وان كانتا الخ فالصور
اربع   وان كانت الخ الواو للحال وان وصلية لا غائية والا كان
هذا القسم اعم من الاول فلا تتباين الاقسام   وان كانتا جميعا
خبرتين لفظا ولم يمثل للانشائيتين لفظا المختلفتين معنى لقلة
وجوده وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم
ليتبوء مقعده من النار قل له ايها الصاحب منع ق   على
اختلافهما في نسخة على لاختلافهما وهي الصواب وفي الاولى تسمح
سم   لانه لا جامع بينهما يعني مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية
والانشائية بل هما خبريتان معا معنى او انشائيتان معا وانما قلنا
ذلك لئلا يدخل القسم الاول في هذا ايضا كما تقدم فيما قبل ثم ما لا
يصلح فيه القطع لانتفا الجامع اما لانتفائه عن المسند اليهما فقط كقولك
زيد طويل عمرو قصير حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة
وغيرها

وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد كما ياتي واما عن المسندين
فقط كقولك زيد طويل عمرو عالم حيث كان والجامع بين زيد وعمرو
جامع واما عن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لا جامع بينهما
منع ق   فلكون الثانية موكدة للاولى قال ع ق في اخر مبحث
كمال الاتصال ما نصه ثم ان ظاهر اول كلام المص في كل ما ذكر من التوابع
ان الجملة الثانية هي من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله في كل
منها فوزانه وزان كذا انها ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيده
ذلك التابع من جهة القصد فلحقت بذلك التابع في عدم صحة العطف
وهو الاقرب وذلك لان التابع اصطلاحا يستدعي اعرابا يقع فيه التبعية
مع ان بعض تلك التوابع مخصوص بالفاظ معلومة وقد اشرنا الى
هذا فيما تقدم في التاكيد اه قال الغنيمي بعد ان ذكر نحو ما مر
والحق ان كون التابع ما يتلو السابق في اعرابه جرى على الاكثر فالتقييد
بذلك بنا على الغالب صرح به في اللب وشرحه للشيخ ويؤيده
ان الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى امدكم بانعام وبنين
بدل اصطلاحي من قوله تعالى امدكم بما تعلمون مع انه لا محل له من
الاعراب كما سنحققه   تاكيدا معنويا بان يختلف مفهومهما ولكن
يلزم من تقرر معنى احداهما تقرر معنى الاخرى وسياتي مقابله
وهو التاكيد اللفظي والقسمان تاكيد بالمعنى اللغوي واما
التاكيد الاصطلاحي فلا ياتي هنا لان المعنوي منه بالفاظ معلومة
وليس ما ياتي منها واللفظي منه تكرار اللفظ وسمي التاكيد المعنوي
في الجمل بالمعنوي لانه بمنزلة المعنوي الاصطلاحي الذي في المفردات
والتاكيد اللفظي في الجمل باللفظي لانه بمنزلة اللفظي الاصطلاحي
الذي هو في المفردات اه ملخصا منع ق مع زيادة   اوغلط
اعترض عنه السيد بان التاكيد المعنوي كما في نحو جاء زيد نفسه لا يكون
لدفع النسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلته من حيث هو بمنزلته
نحو لا ريب فيه واجاب الاستاذ ع س بان التاكيد المعنوي يفيد
دفع الغلط بالنسبة للاختلاف افرادا وغيره وان لم يفد بالنسبة للاتحاد

Copyright © King Saud University